



تأثيرات مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي، الجزائر نموذجاً من 2009-2023

The effects of financial inclusion indicators on economic growth - Algeria as a model from 2009-2023

بن زاير مبارك

بريكي نوال*

مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية في الجنوب مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية في الجنوب

الغربي، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

الغربي، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

benzair.mebarek@univ-bechar.dz

briki.nawal@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2025/12/04

تاريخ القبول: 2025/07/27

تاريخ الإرسال: 2025/06/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي العديدة بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال سنوات المدروسة والتي تبدأ من 2009 الى 2023 باستخدام منهج الوصفي التحليلي، فحسب المعطيات لانتزاع الجزائر لا تحقق مستويات كبيرة مقارنة مع الدول الأخرى، لكن هذا لا يمنع من مواكبة التطور الحاصل بعد الإصلاحات التي مست المجالات الاقتصادية، خاصة بعد تلاحظ تحسن على مستوى النمو الاقتصادي للبلد خلال السنوات الثلاث الأخيرة بارتفاع معدل النمو الاقتصادي حسب التقارير الدولية. من خلال النتائج المتوصل اليها يتضح ان الشمول المالي والنمو الاقتصادي متغيرين متداخلين بحيث يكل كل منهما الآخر وهناك علاقة إيجابية مميزة لكل منهما.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي؛ نمو اقتصادي؛ مؤشرات شمول مالي؛ الجزائر.

Abstract :

This study aims to determine the extent to which the numerous indicators of financial inclusion significantly affect economic growth in Algeria during the years studied, which start from 2009 to 2023, using a descriptive analytical approach. According to the data, Algeria still does not achieve significant levels compared to other countries, but this does not prevent it from Keeping up with the development taking place after the reforms that affected the economic fields, especially after noticing an improvement in the level of the country's economic growth during the last three years with an increase in the economic growth rate according to international reports. From the results obtained, it is clear that financial inclusion and economic growth are two interrelated variables, such that they mutually influence each other, and there is a distinct positive relationship for each of them.

Key Words: financial inclusion, economic growth, financial inclusion indicators, Algeria.

JEL Classification: G20, G21, C32, E44

*مرسل المقال: بريكي نوال (briki.nawal@univ-bechar.dz)

المقدمة:

بعد الازمات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خاصة ازمة 2008 التي أظهرت مدى الاختلال في الاقتصاديات الكبرى، كان لابد من إيجاد حلول سريعة لتغطية العجز المالي، فالاقترحات الكبيرة، ومن بينها الشمول المالي الذي أصبح محل اهتمام الدراسات الخبراء والباحثين، ولعل أهمها مجموعة العشرين التي نادى بضرورة تبني ما يعرف بالشمول المالي، لما يقدمه من خدمات ومنتجات مالية وكذلك طرق تمويل تساعد الاقتصاد في التعافي من الازمات المحاطة به. فان تبني شمول المالي من خلال الاعتماد على مؤشرات التي تعطي دفع قوي نحو تحقيق تنمية اقتصادية، وكذلك تعزيز تنمية مستدامة التي تسعى الى تحقيق اهداف تخدم كافة الفئات. فتبني الاعتماد على الشمول المالي يسهل على المؤسسات المالية من وضع استراتيجيات أساسية لتحقيق العمليات المالية التي تساهم بدورها في تحفيز النمو الاقتصادي، ما يؤدي الى تحقيق توازن في الدخل، ورفاهية في المجتمع.

فعلى غرار دول العالم تعتبر الجزائر أحد الدول التي تسعى الى تبني عملية الشمول المالي وتوسعها، باعتباره قوة دفع لتحقيق الاقتصاد الكلي، والاستقرار المالي، لجأت الى عدة إصلاحات اقتصادية ولعل أهمها الإصلاحات منظومة البنوك، والعمل على تحديثها واعتماد تقنيات تساهم في تطورها على المستوى الوطني، ما يسعى الى تحقيق نمو اقتصادي بدرجة الأولى. وعلى هذا الأساس تبلورت صيغة الإشكالية المطروحة في الدراسة:

الإشكالية: ما مدى تأثير الشمول المالي على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دراسة وضعية المؤشرات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: من اجل دراسة الموضوع بدقة لابد للتطرق الى فرضيات التي تهتم بالإجابة على الاشكالية الرئيسية للموضوع:

-توجد علاقة وطيدة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي؟

-ان مؤشرات الشمول المالي لديها تأثير إيجابي على سيورة النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الجزائري؟

-ان ارتفاع على مستوى الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي تسلسلي على مؤشرات الاقتراض والادخار على المستوى الوطني؟

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى ابراز مدى ترابط متغيرين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، فالهدف الأساسي هو توضيح مدى تأثير اهم مؤشرا الشمول المالي التي يعتمد عليها بطريقة مباشرة على تحقيق النمو الاقتصادي التي تسعى الدولة الجزائرية الى تحقي نتائج تعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني. بالتالي الحد من المعوقات التي تحول الاقتصاد الوطني من تحقيق امتيازات كبيرة على مستوى الشمول المالي لتعزيز النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة: تتضمن هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا حيويا حيث يعتبر من اهم المواضيع المطروحة الاساسية على مستوى السياسة الاقتصادية التي تلقى اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، بالاعتبار الشمول المالي من اهم الوسائل الاقتصادية التي يفرضها الوقت الحالي.



منهج الدراسة: للإحاطة بجميع جوانب الدراسة المدروسة والالمام بها، اتبعنا نموذج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق الى الشمول المالي وعلاقته المباشرة بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- **دراسة ناصر صلاح الدين غربي:** دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بنال ARDL خلال الفترة (1990-2019) و تهدف هذه الدراسة الدراسة في دول مغرب العربي من بينهم الجزائر و التي تقوم باختبار مدى وجود علاقة تكون قائمة بين الشمول المالي ة النمو الاقتصادي ،اهم النتائج المحصل عليها: عدم وجود علاقة بين مؤشر الشمول المالي (مسح الوصول او الولوج لخدمات المالية) financial survey access و مؤشر (GDP) الذي يعبر على النمو الاقتصادي في دول العينة المدروسة لاني المدى القصير و لا في المدى الطويل، و هذا يفسر بان درجة الشمول المالي المحققة في هذه الدول لا تمارس الدور المنتظر منها في تحفيز النمو الاقتصادي، مما يعني انه يتطلب المزيد من العمل لأجل تحقيق درجات شمول احسن قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي في كل الجزائر تونس و المغرب. (ناصر صالح الدين غربي، 2022)

-**دراسة رسول حميد ومولوج رمضان** تحت عنوان: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019 وذلك باستخدام نموذج ARDL، حيث تمكن اهمية الدراسة في توضيح مؤشرات الشمول المالي وتطورها وكذلك معدلات النمو الاقتصادي، من خلال اجراء دراسة قياسية توضح العلاقة بين المتغيرين، ولعل اهم النتائج المتوصل اليها يوجد علاقة ايجابية بين المتغيرين حيث ان الشمول المالي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في كل من المدى الطويل وكذلك القصير. (رسول حميد،مولوج رمضان، 2023)

-**دراسة حفصي بونبعو ياسين:** العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر للفترة 2004-2019 دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، حيث تهدف هذه الدراسة الى معرف مدى العلاقة الطويلة بين كل الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تم دراسات عدة مؤشرات لكل النمو الاقتصادي و الشمول المالي عن طريق دراسة قياسية توضح العلاقة بينهم ،و لقد توصلت الدراسة الى اهم النتائج و لعل اهمها طبيعة العلاقة الموجودة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي هي علاقة طويلة الاجل فهي علاقة توازنه ،و كذلك نجد التغير في النمو الاقتصادي يصاحبه تغير في كل من عدد الفروع البنكية و كذاك عدد المقترضين فهذا التغير يكون بنفس الاتجاه. (حفصي بونبعو ياسين، 2022)

-**دراسة بقبق ليلي أسمهان 2022:** أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر دراسة قياسية 2004-2020، حيث تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي من خلال بعض المؤشرات اهمها الفقر والبطالة في الجزائر. حيث يدرس الشمول المالي كل من البنوك التجارية وعدد فرعها وكذلك حسابات الودائع وعددها و كذلك عدد المقترضين ،الصراف الالي ،اما فيما يخص مؤشرات النمو الاقتصادي نجد اهم الادخار المحلي الخام ،نمو الناتج المحلي و استعماله ،نصيب الفرد من الدخل الوطني و نموه و



غيره من المتغيرات، و لعل اهم النتائج المتحصل عليها: النمو الاقتصادي له مؤثرات إيجابية من خلال المتغيرات المطروحة سواء عدد كل من البنوك التجارية و فروعها، حسابات الودائع، اجهزة الصراف الالي و غيرها، لكن بالمقابل هذه المتغيرات تؤثر سلبا على الفقر و البطالة. (بقيق ليلي أسمهان، 2022).

I- الإطار النظري للشمول المالي و النمو الاقتصادي:

1- نشأة وتطور الشمول المالي:

لقد ظهرت بوادر فكرة الشمول المالي الى نهاية القرن 19 في الهند التي تعتبر بداية انطلاق هذه الفكرة من خلال الحركة التعاونية في الهند والتي انشأت في 1904، والتي تتمثل في وكالات الافراضية غير مؤسسية والتي كانت تعاني منها طبقة الفقراء الذين كانوا يدفعون فوائد باهضة لصالح هذه الحركة والتي أدت بالحكومة الى تامين بنوك وسد الفجوة التي كانت موجودة بين المناطق الريفية والحضرية أدى الى ظهور نظام شامل، وتسهيل الخدمات المصرفية. اما فيما يخص مصطلح الشمول المالي فيرجع ظهوره الى سنة 1993. حيث أدت أجريت دراسة حول الخدمات المالية التي تقدم في جنوب شرق إنجلترا، وذلك من خلال معرفة مدى وصول السكان الى نسبة خدمات المصرفية فعليا، بعد اغلاق أحد فروع البنوك وتأثيرها. لكن استخدام مصطلح الأساسي الشمول المالي كان 1999 بشكل ادق لمعرفة وصول كل من الافراد فعليا الى الخدمات المالية المتوفرة. (نحلة أبو العز، 2021)

2- تعريف الشمول المالي: لقد تعددت عدة تعاريف تخص الشمول المالي ولعل أهمها ما يلي:

ا- يعرفه البنك الدولي: امكانية وصول كل من الافراد وكذلك الشركات الى: اولا منتجات وخدمات مالية مفيدة وجيدة وبأسعار تكون ميسورة تلي معظم احتياجاتهم. ثانيا: المعاملات والمدخرات والائتمان وكذلك التامين. اما فيما يخص بطريقة تقديمها فتكون بطريقة تتسم بالاستدامة والمسؤولية. (شرين بشرى غالي، 2020)

ب- كما يمكن ان يعرف على انه: الشمول المالي يسعى الى تلبية رغبات واحتياجات كل من الافراد والشركات من خلال ضمان حصولهم على المنتجات والخدمات المالية. فالشمول المالي لديه تأثير كبير في تحقيق كل من الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي من خلال الوصول الى اكبر فئات المجتمع من خلال القضاء على الفقر، و الحد من عدم المساواة و كذلك تحسين الفرص الاقتصادية لكل الفئات. (هلال أحمد طالب، عبد الحميد مصطفى، وفاء سلمان، 2023)

ج- تعريف مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي: و التي تعرف الشمول المالي على انه نفاذ كافة فئات المجتمع منها الميسورة الى خدمات و المنتجات المالية التي تناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل و شفاف و بتكاليف معقولة. (زشيد نعيم، عيد الحفيظ بن ساسي، 2021).

3- أهداف الشمول المالي:

للشمول المالي عدة اهداف تسعى الى وصول وكذلك استخدام الخدمات المالية الى كافة المجتمع بمختلف شرائحه:



3-1- على مستوى القطاع المصرفي: ان الاستثمارات وتوسيعها تزيد من قدرة قيام القطاع المصرفي بمهامه ووضع استراتيجيات كثيرة، من خلال زيادة فروع البنوك او توسيع الخدمات كزيادة اجهزة الصراف الالي وغيرها، وتلبية احتياجات العملاء من خلال تلبية رغباتهم ووصولهم الى كافة الخدمات وتسهيلها.

- عملية جذب العملاء تتم بدرجة كبيرة من تعزيز درجة الارتباط والاتصال بين كل من العملاء والقطاع المصرفي.
- استخدام التكنولوجيا المالية في كل التعاملات خاصة المالية.

3-2- على مستوى الدولة:

- ان تزايد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في زيادة تمويل الاستثمارات ما يؤدي الى الخلق قيمة شرائية متوازنة لدى الافراد، ما يؤدي الى خفض التضخم، واسعار الفائدة على مستوى الاقراض.
- ان الدفع الالكتروني يساهم بشكل كبير في تحقيق الشفافية خاصة في التعاملات المالية، والتي تكون واضحة بما يخدم الدولة يدي الى ارتفاع تحصيل الضرائب والحد من التهرب الضريبي.

3-3- على مستوى العملاء:

- اطلاع العميل على كافة المعلومات الاساسية والضرورية، من خلال تعاملات تقديم الخدمات المالية.
- على العميل ان يتسم بالوعي وكذلك التثقيف المالي، مما يساعده على اتخاذ قرارات صحيحة تحقق له خيارات مالية بمعلومات دقيقة. (هلال أحمد طالب، عبد الحميد مصطفى، وفاء سلمان، 2023).

الجدول رقم 01: مؤشرات و ابعاد الشمول المالي

مؤشرات الشمول المالي	ابعاد الشمول المالي
-نقاط تقديم الخدمة وحدود الترابط بينهم. -الخدمات المصرفية والوصول الى عدد نقاطها. -النقود الالكترونية و حساباتها.	الخدمات المصرفية و الوصول اليها
-نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات المصرفية. -نسبة البالغين الذين لديهم ائتمان مصرفي و البالغين الذين يحملون وثائق التأمين. -كمية معدلات معاملات الدفع غير نقدية وكذلك عبر الهاتف. -الحسابات المصرفية وعدد المحتفظين بها. -الشركات التي تتمتع بنوعية حسابات رسمية تكون مالية. -المؤسسات النظامية التي تتمتع بالائتمانية.	الخدمات المصرفية و كيفية استخدامها
-الشفافية وكل ما تتطلبه. -الائتمان والعوائق المحيطة به. -الخدمات المالية وكيفية استخدامها والتكاليف المطلوبة. -معرفة كيفية التعامل مع حل النزاعات و السلوك المالي.	تقديم الخدمات المالية و جودتها

المصدر: (اوس محمد خطاب، 2024)

II- النمو الاقتصادي:

1- تعريف النمو الاقتصادي:

توجد عدة تعريفات تخص النمو الاقتصادي ولعل أهم تعريفات الاقتصاديين ومن بينهم: تعريف فرنسوا بيرو: النمو الاقتصادي عبارة عن استمرار الزيادة في كل من الدخل الإجمالي وكذلك قيمة الحقيقية الصافية. و تعريف سيمون كوزنت (Kuzent Simon): مدى قدرة الدولة بمنحها سلع اقتصادية بمختلف أنواعها ومجموعاتها، بشكل متزايد للسكان ما يؤدي إلى استنادها على مدى التقدم التكنولوجي والتقني وكذلك التعديلات الأساسية سواء كانت مؤسسية أو إيدولوجية. (فضيلة ملواح، علي مكيد، 2020) كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه كل زيادات تكون مستمرة في الدخل الذي يكون حقيقي عند الأجل الطويل، وحتى يكون نمواً اقتصادياً لا بد من أن يكون الزيادة في الدخل كبيرة عن الزيادة في عدد السكان. وبذلك يعبر النمو الاقتصادي على الزيادات التي تحدث على مستوى الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرى، فزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الناتج الوطني تؤدي إلى زيادة في جميع القطاعات عن طريق استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة ونسب ارتفاعها. (محمد كريم قروف، 2014-2015).

2- فوائد النمو الاقتصادي:

تختلف النظرة حول النمو الاقتصادي من الدول المتقدمة عن الدول النامية، فالدول المتقدمة تحتوي على معايير رفاهية الحياة المرتفعة، في حين تسعى دوماً الدول النامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره أساس اقتصادها لما يحتويه من مؤشرات تسعى لتحقيقها لنهوض بكامل القطاعات، خاصة الجانب الاجتماعي الذي يعرف نسبة كثافة سكانية كبيرة، تسعى لتحسين معايير الحياة المعيشية وتتلخص أهم فوائد النمو الاقتصادي في:

- مستويات المعيشة يجب مراعاتها من خلال عملية تحسينها: يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أولوياته، المجال الاجتماعي من خلال تحسين مستوى المعيشة من خلال توفير متطلباتها، ولعل أهمها توفير السلع والخدمات بنسبة كبيرة، ما يؤدي إلى سلامة الجهاز الإنتاجي الذي يمنح أكبر طاقاته، ما يساعد في تحسين الدخل لدى الأفراد.
- توقعات في زيادة عمر السكان: إن توفير الظروف الملائمة خاصة الاجتماعية، من خلال تحسين مستوى التعليم، الرعاية الصحية، البيئة التي تلائم العمل وغيرها.
- ظاهرة الفقر وكيفية محاربتها: يعتبر الفقر من أهم معوقات تطور الاقتصاد، لذا يسعى النمو الاقتصادي إلى تقليل من هذه الظاهرة، وذلك من خلال خلق أجواء تساعد الدول من تخفيض نسب الفقر المسجلة والمتفاوتة عبر السنوات، وذلك من خلال إعطاء دفع لتوفير العمل وتخفيض البطالة، المساهمة في القطاعات الحساسة التي تعود بالنفع على المجتمعات خاصة التعليم والصحة.
- المحافظة على البيئة من خلال مكافحة ظاهرة التلوث: إن المحافظة على البيئة والعوامل المحيطة بها. (محمد كريم قروف، 2014-2015)

3- تصنيفات النمو الاقتصادي:

يقوم الاقتصاديين تصنيفات النمو الاقتصادي عدة اقسام ولعل أهمها:

التصنيف الأول: يتمثل في النمو الاقتصادي بمقارنة عدد السكان وينقسم إلى نوعين:

- النمو الاقتصادي الموسع: يوجد علاقة وطيدة بين نمو الدخل الكلي يتماشى بنفس الوتيرة مع نمو السكاني مما يعني ان الدخل الفردي يعد ساكنا.
- النمو الاقتصادي المكثف: ان ارتفاع الدخل الفردي يودي بالضرورة الى زيادة نمو الدخل الكلي بمقارنة مع نمو السكاني.

التصنيف الثاني: يتمثل في النمو الاقتصادي من خلال مدى التخطيط:

- النمو الاقتصادي التلقائي: وذلك من خلال عدم اتباع اسلوب يخص التخطيط العلمي بالنسبة للمستوى الوطني وعليه يكون بشكل عفوي حسب ما يملكه الاقتصاد الوطني من قوة.
- النمو الاقتصادي العابر: لهُتأثير عوامل اخرى قد تكون طارئة فهو لا يتمتع بالاستمرارية.
- النمو الاقتصادي المخطط: وهو مبني على الاساس عملية تخطيطية حسب متطلبات المجتمع (بعوني ليلي، 2017).

III- علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي:

1- دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي:

ان العلاقة الموجودة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي علاقة مبنية على الترابط والاندماج بين المتغيرين، وقوة التأثير بينهما وتعزيز العلاقة الاساسية بين كل من الشمول المالي والنمو الاقتصادي، واكدت عدة دراسات نوعية القرارات التي تؤثر على الادخار والاستثمار من خلال الوظائف المختلفة عن طريق تأثير الانظمة المالية، ما يؤدي الى كيفية تعزيز النمو الاقتصادي من خلال وضع وظائف اساسية تتمثل في:

- السلع والخدمات من خلال عملية التبادل.
- المدخرات من خلال عملية التجميع والتعبئة.
- المخاطر وادارتها وكيفية الحد منها عن طريق تنويعها وتداولها.
- الاستثمار وحوكمة الشركات من خلال مراقبتهم والاثار المترتبة عنهما.
- التعرف عن الاستثمارات المحتملة من خلال جمع معلومات مسبقة عنهم.

فالشمول المالي والنمو الاقتصادي يشكلان تحديا باعتبارهما لديهما تأثيران متبادلان على بعضهما، حيث يعتبر هذا التأثير إيجابي وذلك من خلال مدى وصول الخدمات المالية للشركات عن طريق تحسينها باعتبارها مقيدة ماليا، ما يؤدي الى تحقيق ربحية وتنمية اقتصادية. فتحقيق النمو يأتي نتيجة البلدان التي تتمتع بالعمق المالي الكبير، والتي تعتمد على قطاعات استراتيجية التي تتبنى التمويل الخارجي. فالوصول الى الخدمات المالية المناسبة لابد من تقليل ما



يقيد عمل الشركات ما يؤدي الى تحقيق نمو اقتصادي، الذي ينتج عنه استفادة معظم طبقات المجتمع خاصة فئة الفقراء بمنحهم فرص للاستثمارات والاصول المادية، ما يعزز تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الحد من عملية عدم مساواة في الدخل . (بن عيني رحيمة، وافي ميلود، شادي إبراهيم حسن شحادة، 2023)

من خلال ما سبق يتضح ان الشمول المالي عبارة عن احدى اهم أدوات النمو الاقتصادي التي تكون فعالة، وبالتالي نرى ان الدول تسعى الى تحقيق الشمول المالي من خلال التقليل من البطالة والفقير وهذان العاملين يعتبران أحد اهداف التي يسعى اليها النمو الاقتصادي.

إن دعم النمو الاقتصادي يأتي من خلال رفع معدلات النمو، تحقيق سياسة نقدية فعالة، إيرادات ضريبية مرتفعة يؤدي الى تحقيق استقرار الأسعار، فهذه تعد اهم مؤشرات التي تناولت دراسة عدة الدول التي توضح مدى استقرار هذه المؤشرات التي تعطي نسبة إيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي ما يؤدي الى احداث قفزة نوعية في تميز الشمول المالي و تعزيزه. (ناصر صالح الدين غربي، 2022).

2- واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر:

بعد الاحداث الاقتصادية الاخيرة والازمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي، اصبحت حتمية الاعتماد على الشمول المالي ضرورة أساسية خاصة بعد النتائج المحققة بعد البدء بتطبيقها ولما يؤثر على تحقيق الاستقرار المالي للدولة ما يؤدي الى تعزيز تنمية اقتصادية والوصول الى تحقيق نمو اقتصادي، ما يؤكد وجود علاقة ووثيقة بين كل هذه المتغيرات

الشكل رقم 01: تطور ناتج محلي إجمالي في الجزائر من 2009 الى غاية 2023



المصدر: من إعداد المؤلفين بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. (ONS)، 2024



يتضح من الشكل رقم (1) تذبذب على مستوى الناتج المحلي الإجمالي حيث يتضح وضع الجزائر أيام البحبوحة المالية ارتفاع معدلات الناتج ما أدى الى زيادة على مستوى ميزان التجاري الذي أصبح لديه فائض، في حين نجد بعد سنة 2017، خلال ازمة انخفاض أسعار البترول وتأثيره على مستوى الاقتصاد الوطني، أدى الى انخفاض مستوى الناتج.

لكن بعد جائحة كورونا والتي عصفت بالاقتصاد العالمي، فلابد ان الجزائر على غرار دول العالم تأثرت بهذه الجائحة ما أدى الى انخفاض مستويات ناتج محلي الإجمالي نسب سلبية خاصة على مدار سنة، 2020. في حين نجد ان مستوى الناتج بدا في التعافي ولو بنسب قليلة على مستوى السنتين الأخيرتين 2022 و 2023.

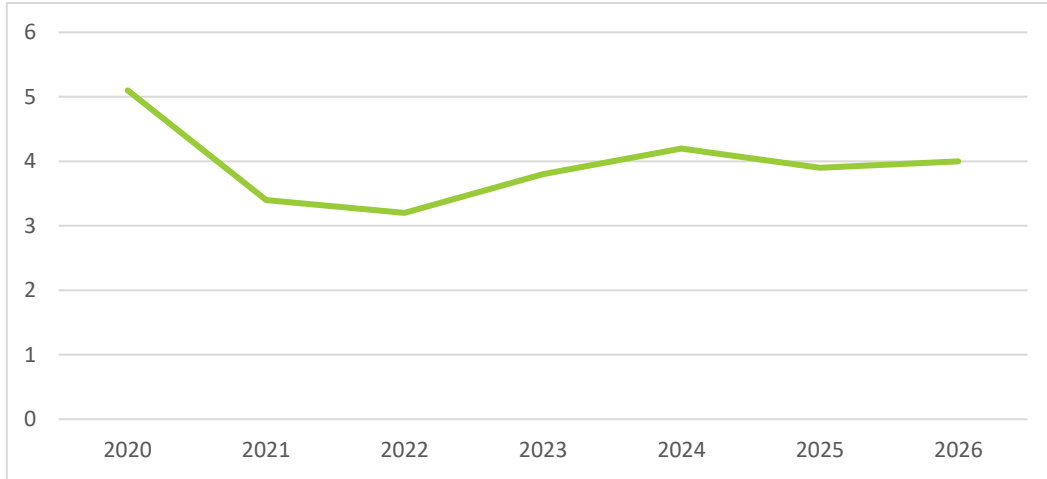
2-1- واقع النمو الاقتصادي في الجزائر:

حسب الاحصائيات الأخيرة التي طرحها صندوق النقد الدولي حسب احصائيات التي طرحها رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في الجزائر بان افاق الاقتصاد الجزائري قصيرة المدى إيجابية بشكل عام ونوه على ان النمو يتمتع بوتيرة قوية ونسبة التضخم يعد أكثر اعتدالا في سنة 2024، وبالتالي الوصول الى إرساء نمو أكثر قوة مما يؤدي الى نقص البطالة من خلال احداث مناصب شغل. و في السنوات الثلاث الأخيرة انتعش الاقتصاد ما أدى الى ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر حيث أوضحت الجزائر في تقريرها الأول حول الانتعاش الاقتصادي في الجزائر 2020-2024 و الذي يعتمد على المدى المتوسط الذي يعتمد على ثلاث اساسيات للنمو الاقتصادي في الجزائر تتمثل في المقاولانية و التنمية الاقتصادية و أخيرا الاستثمارات الأجنبية، فحسب احصائيات 2021 التي توقعات الجزائر عرف النمو الاقتصادي فيها ارتفاعا قد يبلغ 4.02 بالمائة سنة 2021، و كذلك حسب بنك الافريقي للتنمية، الذي تطرق للنمو الاقتصادي الجزائري استئناف نموه في سنة 2021 ليلبلغ 304 بالمائة مقارنة مع السنة الفارطة بفعل جائحة كورونا (aps، 2022-2023)

دراسة النتائج من خلال الدراسات المطروحة و البيانات و تحليلها يتضح ان الشمول المالي يعتبر هزة وصل للنمو الاقتصادي ، ففي الجزائر رغم ان اقتصادها مازا يعاني من التبعية و اقتصاد الموجه و بالتالي سيطرة السياسة النقدية الموجهة على السوق النقدي و بالتالي تحديد مهام البنوك، ما يؤدي الى نسبة الشمول المالي لم تبلغ حدود قد تكون جيدة، لكن هذا لا يمنع ان في السنوات الأخيرة نلاحظ مدى تقدم الدولة في تحقيق احصائيات قد تكون مقبولة خاصة في المجال النمو الاقتصادي الذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني ، فحسب التقارير سواء محلية او دولية توضح انتعاش الاقتصاد الوطني و تحقيق نسب النمو و تنمية اقتصادية متفاوت بين سنة و أخرى، ما يؤثر إيجابا على نمو الناتج الداخلي للدولة الذي يؤثر بدوره في عدة مؤشرات مترابطة تحقق نسبة دخل مقبول، ما ينتج عنه خلق مناصب شغل و تخفيف حدة التضخم و الحد من الفقر، كل هذه المتغيرات لها ميزات إيجابية خاصة ان الشمول المالي الذي يبحث عن الوصول الى كافة فئات المجتمع من خلال الخدمات المقدمة، و يتضح من خلال امتلاك حسابات مصرفية، التي تطورت في السنوات الأخيرة رغم ازمة كوفيد التي اثرت بحجم كبير على سيورة نشاط البنوك من خلال كمية الودائع و الاقتراض، الا ان بعد مرور هذه الجائحة بدا يتعافى الاقتصاد الوطني، و اصبح

الاهتمام أكبر نحو تطبيق سياسات الشمول المالي تسعى الجزائر جاهدة الى تحقيق نسب كبيرة في تحقيق نمو الاقتصادي، و ذلك من خلال ارتفاع المؤشرات التي تخصه، بما انه يلعب دور عصب الاقتصاد.

الشكل رقم 02: تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر

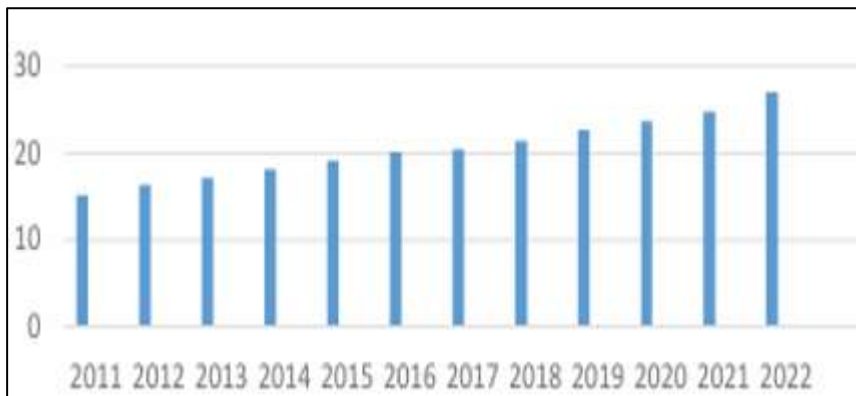


المصدر: من إعداد المؤلفين

2-2- واقع الشمول المالي في الجزائر:

أ- عدد المودعين لدى البريد من 2011 إلى 2022: إن ارتفاع عدد المودعين لدى مؤسسات البريد راجع للإصلاحات التي وضعتها الوزارة على رأس اعمالها من خلال تسهيلات العمليات المصاحبة لها، او من خلال وضع تقنيات ترافق هذه العملية. خاصة بعد رقمته القطاع. ما أدى الى زيادة معتبرة، فنجد خلال السنوات الأخيرة ارتفاع كبير لنسبة المودعين لدى البريد، خاصة ما بين السنوات 2011 و 2022 حيث نجد ان النسب في ارتفاع متواصل خاصة في سنة 2022 ارتفاع كبير مقبول مقارنة مع الازمات التي عصفت بالقطاع المالي.

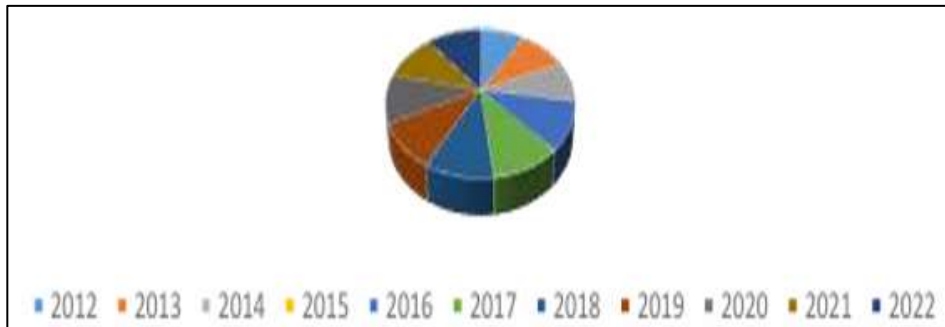
الشكل رقم 03: عدد المودعين لدى البريد في الجزائر



المصدر: من إعداد المؤلفين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

ب- عدد المودعين على مستوى الخزينة العمومية ما بين 2012 إلى 2022: تعتبر الخزينة على راس السياسة النقدية بعد بنك الجزائر باعتباره اهم مؤسسة اقتصادية لها تأثير على سيرورة الاقتصاد الوطني. حيث نجد ان عدد المودعين لديهم اقبال على هذه المؤسسة الهامة، من خلال وضع ودائعهم باعتبارها مؤسسة امان لهم، فيتضح من خلال الشكل تذبذب خلال السنوات من خلال تزايد وتناقص نسبية المودعين، لكن على العموم ماتزال نسبة لا تحقق مستوى المطلوب.

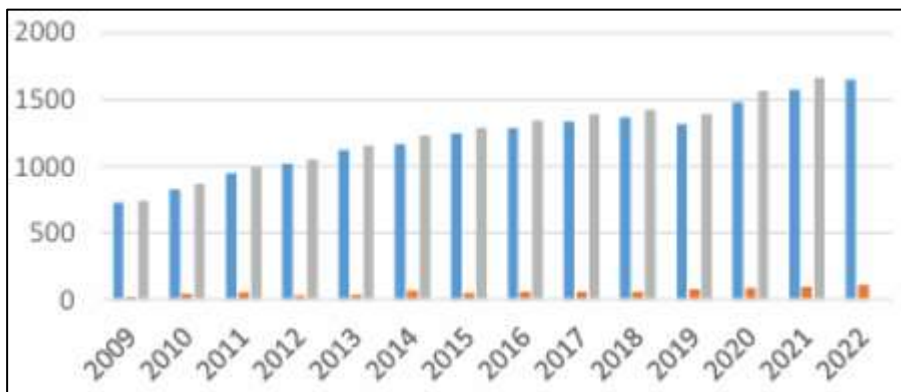
الشكل رقم 04: نسبة المودعين لدى الخزينة في الفترة 2012-2022 في الجزائر



المصدر: من إعداد المؤلفين بالاعتماد على البيانات بنك الجزائر

ت- عدد أجهزة الصراف الآلي في فروع البنك من 2009 إلى 2022: من خلال الشكل رقم (4) يتضح لنا زيادة في وتيرة عدد أجهزة الصراف الآلي، بنسب كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة ارتفاع كبير ما يوضح مدى تبني فكرة تطوير المنظومة البنكية والاعتماد على سياسة الالكترونية من خلال وسائل الدفع ما يعزز مكانة الشمول المالي في القطاع المصرفي. لكن من جهة أخرى نجد عم التكافؤ بين المناطق الريفية والحضرية يؤثر على العمليات المالية حيث نجد ان مناطق الريفية مازالت بعيدة كل البعد على التطور الحاصل على البنوك، ما يؤدي الى ساكني المنطقة عن العزوف عن استعمال هذه التقنيات التي تساعدهم في اختصار الوقت والحصول على أموالهم في أي وقت.

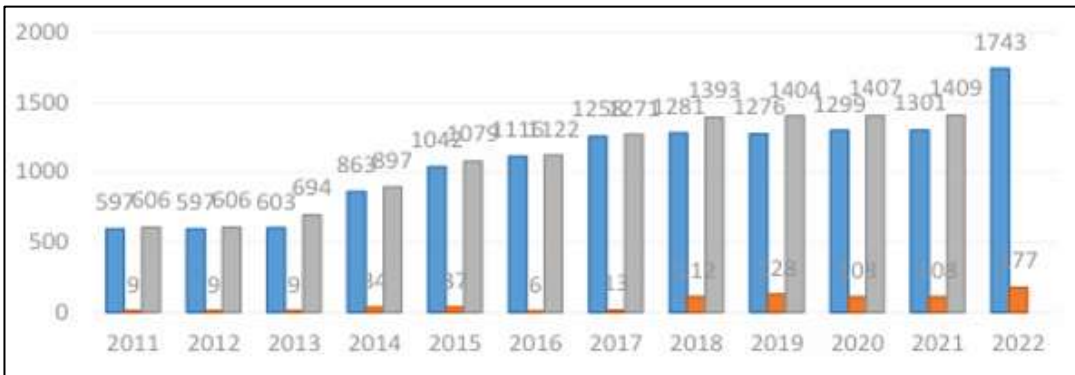
الشكل رقم 05: تطور أجهزة الصراف الآلي من 2009-2022



المصدر: من إعداد المؤلفين بالاعتماد على البيانات بنك الجزائر

ث- عدد أجهزة الصراف الآلي في المؤسسات البريدية من 2011 إلى 2022:

الشكل رقم 06: نسبة اجهزة الصراف الآلي الموجودة لدى المؤسسات البريدية خلال الفترة 2011-2022



المصدر: من إعداد المؤلفين بالاعتماد على البيانات بنك الجزائر

يتضح لنا من خلال هذا الشكل رقم (6) أن ارتفاع أجهزة الصراف الآلي في ارتفاع تصاعدي ونسب كبيرة خاصة ما بين سنوات من 2017 إلى غاية 2022 خاصة بعد جائحة كورونا، التي أوضحت ضرورة الاعتماد على هذه الأجهزة ما لاحظ من خلالها ارتفاع الكبير ليلبلغ 1773 جهاز في سنة 2022، حيث راجع هذا الى تحسين مستوى أداء مؤسسات البريدية التي كانت تعاني من هذا الجانب، ليكون له أثر إيجابي ونسب جيدة.

لكن رغم هذا الارتفاع الكبير والمهم في هذه الأجهزة الا اننا مازلنا نواجه عدم التجانس بين المناطق الريفية والحضرية، ما يؤدي الى عدم مساواة هذا راجع للنقص الحاد في المؤسسات البريدية على مستوى المناطق النائية، والريفية، حيث مازال المواطن يعاني من التنقلات البعيدة الى المناطق الحضرية، لذا يجب البحث عن سبل لخلق التوازن بين المنطقتين.

حيث تسعى الجزائر إلى تحقيق سياسات الشمول المالي و مؤشرات و تطبيقه بما يخدم سياسة الدولة الاقتصادية، حيث تعتبر الجزائر على غرار الدول العربية التي تحتفل باليوم العربي للشمول المالي من كل سنة. تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة على الاعتماد أكثر على تطبيق سياسات الشمول المالي ، حيث أوضح محافظ بنك الجزائر في اليوم الإعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي الذي يصادف شهر أفريل من كل سنة ، من خلال تدخله ، حيث أوضح مدى أهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي و مساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة المسطرة لغاية 2030، من خلال وصول الى كافة فئات المجتمع من خلال وصول شمولية تحقيق الخدمات المالية .فالجزائر باعتبارها قوة اقتصادية لها مكانة في المجتمع العربي تسعى دوما لتحقيق الشمول المالي ، من خلال وضع اليات، لعل أهمها تمويل الاقتصاد الأخضر ، و وضع برامج تضعها الحكومة لتحقيق تنمية مستدامة و محافظة على البيئة.

فقد أوضح ان الجزائر اعتمدت على سياسات تدل على بوادر الشمول المالي ، حيث يسعى بنك الجزائر لوضع استراتيجية خاصة بعملية الشمول المالي في ظل افضل الممارسات الدولية ، ما يناسب السياق المحلي ، بما يتماشى مع التزام كل من البنوك و المؤسسات المالية من خلال سياسة التمويل المستدام . (صالح الدين طالب، 2023)



نجد ان الدولة الجزائرية تسعى الى وضع ركائز أساسية للشمول المالي هذا ما اوضحه محافظ بنك الجزائر السيد صالح الدين طالب، من خلال اجتماع مع رؤساء البنوك و المؤسسات المالية، من خلال وضع اطر لشمول مالي افضل من خلال تطوير كل من المنتجات و الخدمات المصرفية، حيث أوضح ان بنك الجزائر يسعى دوما الى تشجيع الابتكار و التحول الرقمي للاقتصاد الوطني، من خلال تطبيق قانون النقدي و المصرفي، ما يؤدي الى إرساء أسس قانونية لازمة من خلال الابتكار و ووضوح حلول تخصص للاحتياجات مستهلكي الخدمات المالية .

فالبنوك الجزائرية تتمتع بمجموعة من المنتجات والخدمات المتنوعة من خلال الاعتماد على التكنولوجيات المتطورة التي تسعى دوما على تعزيز وتشجيع قواعد الشمول المالي بدرجة كبيرة. فنجد تطرو على مستوى حجم عمليات الدف بالبطاقات المعالجة بنظام ATCI، حيث لوحظ ارتفاع ما نسبته 56.5٪ ما بين سنتي 2022 و 2023. كذلك نجد ارتفاع عمليات الدفع و قد بلغ حجمها ما نسبته 54,6٪. كذلك حجم المعاملات عبر الانترنت ما يبلغ نسبته 100.2٪ أي خلال الفترة نفسها. (بنك الجزائر، 2024).

V- أهم معوقات انتشار الشمول المالي في الجزائر:

1- انتشار وارتفاع معدلات البطالة:

تعتبر البطالة من اهم ما يؤثر على سيرورة عمل الشمول المالي باعتبار الأشخاص العاطلين عن العمل لا يساهمون في النظام المالي، و قد تفاوتت معدلات البطالة من سنة 2009 الى غاية 2023، حيث نلاحظ تذبذب في مستوى ارتفاع معدلات خاصة بين السنوات من 2009 الى غاية 2016 ما بين نسبة 10 و 12 بالمائة، لكن بعد سنة 2017 واجهت الجزائر ازمة على غرار الدول المصدرة للبترول ما أدى الى تأثير على مستوى الاقتصاد الوطني ما أدى الى زيادة معدلات البطالة خاصة بعد عملية الخصخصة، فنجد نسبة متساوية ما بين سنتي 2017 و 2019 حيث استقرت في نسبة 12 بالمائة. لكن بعد 2019 حيث اجتاحت العالم فيروس كورونا ما أدى الى تأثير بشكل سلبي على الاقتصاد و بالدرجة الأولى تحقيقي معدلات بطالة كبيرة تتراوح نسبتها الى 14 بالمائة، لكن في السنوات الأخيرة نلاحظ تراجع و لو طفيف على مستوى البطالة خاصة بعد الجهود المبذولة لتخفيفي نسبة البطالة . (خلالفة محمد بدر، بولوط بلال، 2023).

و من خلال الشكل رقم (7) يتضح هناك تفاوت بين الجنسين علة مستوى معدلات البطالة حيث نجد الفئة النسوية هي أكثر تضررا من ناحية البطالة.



الشكل رقم 07: تفاوت في معدلات البطالة بين الجنسين من 2022-2024



المصدر: من إعداد المؤلفين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

2- على مستوى المصارف:

ان اعتماد الشمول المالي بنسبة كبيرة على الجهاز المصرفي وبالتالي فان تطوره يساعده على انشار فروع بنوك وتطورها، لكن قلة البنوك تساهم في بعد المواطنين على العمليات المالية ما يؤدي الى تأثر الاقتصاد بالاعتبار السياسة النقدية أحد مقومات الاقتصادي الوطني. فقد أوضح وزير المالية ايمن عبد الرحمان ان عدد البنوك في الجزائر بعيد كل البعد عن المعايير الدولية، وان عدد الوكالات البنكية النشطة على المستوى الوطني بلغت 1690 وكالة، لكن لا تكفي لتحقيق شمول مصرفي. حيث ان حسب المعايير الدولية يجب ان يكون معدل العالمي للوكالات البنكية مقارنة بالكثافة السكانية بوكالة لكل 10 الاف نسمة، في حين يبلغ معدل في الجزائر وكالة واحدة لكل 26 ألف نسمة. هذا الفارق الموضح يدعوا للإيجاد حلول سريعة لخلق وكالات جديدة تسمح بتحقيق شمول مالي مصرفي. حيث يبلغ عدد الوكالات التابعة للقطاع الحكومي 1186 وكالة، في حين لا يزال القطاع الخاص ناقصا خاصة في بعض الولايات . (س.ع، 2021)

3- تنامي الاقتصاد الموازي :

لا يزال الاقتصاد الوطني يعاني من خلفيات الاقتصاد الموازي، الذي اثقل كاهل الخزينة و البنك الوطني من خلال تنامي هذه الظاهرة بصفة كبيرة ،نتيجة لعدة سياسات لعل أهمها ، النظام الضريبي الذي يعد من اهم السياسات الاقتصادية يؤثر على الاقتصاد الوطني باعتباره يعود بنسب كبيرة تساهم في تحسن الاقتصاد الوطني ،بحيث يتمتع هذا الجانب بصفة تعقديه من خلال اختراق القوانين و العزوف ، و التهرب الضريبي .و من بين اهم معوقات التي تساهم في تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي نجد كذلك الأجهزة الرقابية التي تعمل على رقابة على مستوى كل الهيئات

لكن حجم الاعمال المقدمة اليها اثقل كاهلها مما أدى الى وجود نقص كفاءة هذه الأجهزة. ما فيما يخص السياسات الاقتصادية المطبقة يوجد خلل باعتبار ان الجزائر اقتصادها موجه والاعتماد على دخل المحروقات مما يؤدي الى خلل على مستوى تطبيق هذه السياسات. (بوغزالة محمد نجلاء، 2023)

الخاتمة:

يعتبر النمو الاقتصادي هدف اساسي الذي تركز عليه مقومات الاقتصاد، خاصة الجزائر باعتبارها بلد يسعى الى تحقيق تنمية مستدامة والتخلص من التبعية، فهي تحاول الحفاظ على التطور التي تسعى اليها في السنوات الأخيرة، حيث يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، من شأنه رفع المستوى المعيشي للأفراد، ومنح مجال للاستثمار الذي يساعد في تحقيق الدخل الوطني.

فالإصلاحات الأخيرة أعطت قوة دفع لزيادة رفع معدلات النمو الاقتصادي، ما ساهم في تبني فكرة الشمول المالي وإرساء قواعده الأساسية من خلال ترقية وتصميم الخدمات المالية والمنتجات المتاحة، وذلك لتحقيق أكبر نسبة من المواطنين للاستفادة منها. وكذلك تشجيعهم للعمل على إدارة جيدة وملائمة لمخدراتهم وأمورهم، ما أدى الى تبني استراتيجية ملائمة للإصلاح النقائص وسد الفجوات والثغرات للحصول على شمول مالي يلائم كل فئات المجتمع.

اختبار الفرضيات:

بعد تحليل الدراسة التي بين أيدينا اتضح ان هناك علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي باعتبارهما حلقة وصل بينهما حيث يساهم كل من مؤشراتهما الى زيادة الدفع القوي للاقتصاد الوطني.

نتائج البحث: من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى النتائج التالية:

- الاعتماد على الشمول المالي ورقمته القطاع المصرفي أحدث قفزة نوعية في عمليات المالية بصفة سليمة من خلال افصاح عن البيانات والتقارير المالية.
- رغم تحقيق نسبة نمو اقتصادي في الجزائر والتي بلغت 4.1 في سنة 2023 حسب الاحصائيات الأخيرة الا ان وتيرة النمو الاقتصادي لاتزال لم تبلغ المستوى المطلوب. وبالتالي مازال القطاع الاقتصادي يعاني من تبعية لقطاع المحروقات.
- يعتبر الشمول المالي من أولويات الحكومة خاصة في السنوات الأخيرة الا ان هذا التطور مازال يعاني نقص خاصة في المناطق الريفية، خاصة في الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من طرف البنوك، ما أدى الى انخفاض نسبة الفئات الموجهة للإيداع والإقراض.

التوصيات:

- ضرورة مضافة الجهود لتسهيل عمليات الشمول المالي خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من نقص في مستوى المؤسسات المالية.



- على المؤسسات المالية والبنوك تبني مؤشرات الشمول المالي بطريقة أوسع وأدق من خلال تعزيز الشمول المصرفي والرقمي الذي يساعد في تحقيق نتائج إيجابية تسعى الى مساهمة في تعزيزي ناتج محلي الإجمالي.
- ان الاعتماد على السوق المفتوحة من خلال تبني عمليات الاستثمار خاصة الخارجي الذي يساعد في إرساء قواعد ارتفاع نمو الاقتصاد، ما يؤدي الى الارتفاع نسبة نمو الاقتصادي.
- الاعتماد على الشمول المالي من طرف الدولة باعتباره هدف استراتيجي، يعمل على تعزيز بنية التحتية النظام المالي، الذي بدوره يحقق الاستقرار المالي المصاحب للنمو الاقتصادي المرتفع.
- إعطاء دفع قوي للصيرفة الإسلامية في الجزائر باعتبار سبيل اقتصادي مربح لتعزيز قواعد الشمول المالي والنمو الاقتصادي.
- منح تسهيلات والحد من العراقيل التي تساهم بدرجة كبيرة في زيادة عدد المؤسسات الناشئة التي تساهم في الدخل الوطني.

قائمة المراجع:

- بقبق ليلي أسمهان. (2022). أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي ، البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية 2004-2020. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 161.29 ,
- بن عيني رحيمة، وافي ميلود، شادي إبراهيم حسن شحادة. (2023). دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL Panel للفترة 2004-2020 . مجلة دفاتر MECAS، المجلد 19، العدد 651. 01 ,
- (2022-2023). aps. اتفاق اقتصادية ايجابية ، نمو قوي و معتدل 2024. الجزائر :
- https://www.aps.dz/ar/economie/tag نمو اقتصادي ، وكالة الانباء الجزائرية.
- (2024). Taux de croissance trimestrielle des valeurs ajoutées aux prix (ONS). : Office National des Statistiques (ONS). chainés (Base 2001).
- البنك الوطني. (2024). بطالة ، اجمالي من اجمالي القوى العاملة -الجزائر .
- https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZSt.
- اوس محمد خطاب. (2024). قياس و تحليل اثر بعض مؤشرات الشمول المالي على الفقرعية من الدول النامية نموذجا 2005-2020. مجلة الريادة للمال و الاعمال، المجلد 5 العدد 1، العراق. 177 ,
- بعوني ليلي. (2017). النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي و التنمية في الجزائر 1970-2010. مجلة الدراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، المجلد 6، العدد 778.02 ,
- بنك الجزائر. (2022). عدد أجهزة الصراف الآلي. الجزائر- : https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/.



- بنك الجزائر (2024). تطور المنتجات و الخدمات المصرفية من اجل شمول مالي افضل. الجزائر: اجتماع الثلاثي الأول مع البنوك والمؤسسات المالية.
- بوغزالة محمد نجلاء (2023). الاقتصاد الموازي في الجزائر و الية مكافحته. مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلد: 08، العدد: 327.01 ,
- حفصي بونبعو ياسين (2022). العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر للفترة 2004-2019 دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. ARDL. مجلة العلمية المستقبل الاقتصادي المجلد، 10. العدد، 451.01 ,
- خلافة محمد بدر، بويلوط بلال (2023). واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه . مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 07، العدد 23-25.01 ,
- رسول حميد، مولوج رمضان (2023). اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019 و ذلك باستخدام نموذج ARDL. مجلة الاقتصاد و ادارة الاعمال، مجلد 7 العدد 134.1 ,
- زشيد نعيم، عيد الحفيظ بن ساسي (2021). تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة 2015-2020. مجلة آفاق علوم و الادارة والاقتصاد. 230 ,
- س.ع (2021). عدد البنوك في الجزائر “بعيد جدا” عن المعايير الدولية. الجزائر : <https://www.echoroukonline.com/> .
- شرين بشرى غالي (2020). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. 212 ,
- صالح الدين طالب (2023). اليوم الاعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي. الجزائر : مداخلة محافظ بنك الجزائر.
- فضيلة ملوح، علي مكيد (2020). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018. Revue d'Economie et de Statistique Appliquée Volume 17., 128-127.2018 .
- محمد كريم قروف (2015-2014). اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014. Dans الطروحة لنيل شهادة الدكتوراة علوم اقتصادية (p. 107). الجزائر.
- محمد كريم قروف (2015-2014). اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014. Dans الطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية (p. 86). الجزائر.



- ناصر صالح الدين غربي. (2022). دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانل ARDL خلال الفترة 1990-2019. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 07 العدد 01، 27-38.
- نحلة أبو العز. (2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد العاشر-جامعة القاهرة. 345-346 ,
- هلال أحمد طالب،عبد الحميد مصطفى،وفاء سامان. (2023). تأثير تطبيق الشمول المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي على مؤشرات الاقتصاد العماني . المجلد الرابع عشر، العدد الثاني. 196 ,